

المصدر :
التاريخ :
الصفحات :

الحياة

21-09-2007

العدد :
المسلسل :
1624
1

الملك عبد الله يندد باغتيال غانم ومجلس الأمن يدين "الإعتداء الإرهابي" ومداولات دولية لحماية الاستحقاق الرئاسي لبنان : منطقة أمنية للجيش لحماية جلسة الانتخاب وقوى ١٤ آذار تطالب بـ "تدابير" عربية - دولية

□ نيويورك - رغبة برغام
□ بيروت - الحياة

■ بدأ التفكير في الأوساط الدولية في الأمم المتحدة وفي العواصم المعنية بلبنان، بكيفية واحتماطات التصاوب مع طلب وضع الانتخابات الرئاسية اللبنانية تحت حماية دولية من نوع أو آخر. وبدأ بعض الوفود في النظر في سوابق مماثلة لاستنباض إسكان التحرك

الدولي في أعقاب اغتيال النائب انطون غانم. ودان مجلس الأمن رسمياً «الإعتداء الإرهابي» الذي ذهب ضحيته النائب غانم. وفيما لف الحداد مناطق لبنانية عدة تلبية لدعوة «حزب الكتائب» الى الاضراب العام، والحكومة الى إقفال المدارس والجامعات أمس واليوم، إستنكارا لأغتيال النائب الكتائبي متفجير سيارة مفخخة أثناء مروره في منطقة سنن الفيل في الضاحية

الشرقية لبيروت عصر الأربعاء، اتهمت قوى ١٤ آذار التي تشكلت منها الاكثية البرلمانية، النظام السوري بالاغتيال وبإسقاط الجمهورية اللبنانية، ودعت جمهورها الى «وقفه وطنية لحمايتها»، و «النهاة الحرب الجديدة التي يفسنها النظام السوري على لبنان»، مطالبة الجامعة العربية والأمم المتحدة بـ «اتخاذ التدابير كافة في كل المجالات لتأمين الاستحقاق الرئاسي حماية

لجمهورية». (راجع ص ٤ و٥) ويشنع النائب غانم اليوم في مآتم سياسي وشعبي في منطقة بدارو - عين الزمانه، بدعوة من «حزب الكتائب» وقوى ١٤ آذار، فيما أضمرت المواقف المستنكرة للجريمة من المعارضة كما الاكثية، والتي واكبتها اتصالات خارجية عديدة، إصراراً على مواصلة الجهود المبذولة لإجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها، وتأكيداً على الاكثية على

حضور الجلسة التيابية الأولى التي دعا اليها رئيس البرلمان نبيه بري مع بدء المهلة الدستورية لانتخاب رئيس جديد للجمهورية. الثلاثاء المقبل، والتي يرجح أن يحضرها نواب الاكثية جميعاً (٦٨ نائباً) الذين يشكلون أكثر من النصف ١٠ إضافة الى بري نفسه مع عدد قليل من نواب عنته غير المنتمين الى

حركة «أمل» ويقاطعها نواب المعارضة، ما سيدفع إلى تأجيل الجلسة نظراً إلى غياب نصاب الثلثين عنها.

كما أثيرت الاتصالات توافقاً على مواصلة المساعي من أجل التوافق على اسم الرئيس المنتد للجمهورية وفق مبادرة بري السدي التي اتصل برؤسها بزعيم التيار «المنسقبل» النائب سعد الحريري لتبادل التأييد في النائب النائب غانم و«اتفق على ضرورة استمرار المساعي التوافقية لمعاودة الحوار بين جميع الأطراف اللبنانيين» وعلمت «الحياة» أن الحريري أبلغ بري «أني على موافقي بالدعوة إلى الحوار والتوافق على الرئيس الجديد وأنا مستعد لكل شيء من أجل هذا الهدف»

وأعلنت الحكومة، إثر اجتماع وزاري تشاوري برئاسة الرئيس فؤاد السنور، تمسكها بإجراء الانتخابات الرئاسية في موعداً. وقال وزير الإعلام غازي العريضي في بيان أنه «لا يمكن فصل العمل الإيجابي عن الاستحقاق الرئاسي في ظل محاولات جهات كثيرة تعطيل الانتخابات وإدخال البلاد في فراغ وإحباط كل مبادرات الحلول واستهدافها» ولقت إلى «استهداف نواب لفرص معادلات معينة» وقال: «نمد يدنا مجدداً إلى الجميع ونؤكد ضرورة عدم حصول فراغ، وذلك رداً على سؤال عن استمرار مبادرة بري.

وكانت قوى 14 آذار تركت السبيل مفتوحاً مع مبادرة بري، في سياق دعوتها إياه إلى «تحمل مسؤولياته الدستورية بموقف حاسم بعد اغتيال النائب السادس في المجلس الذي يرأسه عبر تأمين عقد جلسة لانتخاب رئيس جديد للبلاد صلب وقوي لتحرير الاستحقاق ومنع الفراغ ووقف مقبلة النواب لكأل نعتقد أي مبادنة مضمونها ومرجحها» وهو ما اعتبر دعوة إلى بري من أجل إنقاذ مبادرته. كما طالبت قوى 14 آذار رئيس البرلمان به «موقف حاسم من الاحتلال القائم بجوار البرلمان (اعتصام حلفائه في المعارضة في وسط بيروت) وتسليم أمن المجلس ومحيطه إلى المؤسسات الشرعية اللبنانية العسكرية لتأمين الانتخاب وسلامة النواب».

ولفتت مطالبة قوى 14 آذار «الدول التي حاولت بعد اغتيال النائب الشهيد وليد عبود (13 حزيران / يونيو الماضي) اقتناع النظام السوري بتغيير سياسته تجاه لبنان، باتخاذ موقف حاسم تجاهه خصوصاً أنه ظن الانفتاح عليه ضعفاً فقرر تصعيد خطته الجرامية» وقالت مصادر مراقبة أن هذه الإشارة موجهة إلى فرنسا ودول أخرى أوروبية.

وعلمت «الحياة» أن الرئيس بري أبلغ الحريري خلال اتصاله به أن الجيش اللبناني سيقدم منطقة أمنية واسعة حول منطقة البرلمان حفاظاً لأمن الجلسة التأسيسية الأولى للثاء، وقالت مصادر مطلعة أن المعتصمين القلائل الباقيين في خيم المعارضة سينتقلون إلى داخلها أثناء الجلسة.

وكانت مواقف التقييد باغتيال الشهيد غانم توالى أمس من الخارج والداخل، فيما استغربت مصادر رسمية سورية إطلاق أطراف لبنانيين اتهامات لسورية في شأن الاختلال. واذ دان الرئيس الأميركي جورج بوش «محاولات سورية وإيران زعزعة الاستقرار في لبنان» تلقى السنور بريقة تعزية من نظيره الفرنسي فرانسوا فييون أشبار فيها إلى «الذين يسعون إلى إضعاف الحوار السياسي الجاري» وفي حين دعت موسكو اللبنانيين إلى ضبط النفس مستنكرة «الاعتداء الاستفزازي» حثت رئاسة الاتحاد الأوروبي اللبنانيين وكل القوى الإقليمية على «الامتناع عما يعرض استقرار لبنان للخطر».

أما عربياً فكان أبرز المواقف اعتبار خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز قتل النائب غانم جريمة بشعة، وذلك في برقية إبادة بعث بها إلى السنور.

وجرت اتصالات مكثفة بين عدد من العواصم المهمة بالوضع اللبناني وبين زعماء لبنانيين قاتصل الموقف الفرنسي جان كلود كوسران بالحريري مؤكداً له استمرار الدعم الفرنسي للبنان والوقوف إلى جانبه، فيما شدد الناطق باسم الرئاسة الفرنسية دافيد مارتنون على تنقلهم الانتخابات الرئاسية عبر الحوار، وقال: «على سورية أن تبتدي حرصاً على إجراء الانتخابات الرئاسية عبر المسار الدستوري» كما اتصل السفير السعودي عبدالعزيز خوجة بعدد من المسؤولين اللبنانيين.

وتمساء أعلن «الحزب التقدمي الاشتراكي» أن رئيسه وليد جنبلاط تلقى اتصالاً من وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس للتعزية باستشهاد النائب غانم الذي هو عضو في كتلته النيابية.

كما تلقى جنبلاط اتصالاً من مساعد رئيس، واكد رئيس «الاشتراكي» في الاتصاليين «ضرورة إجراء الاستحقاق الرئاسي وعدم السماح بتعطيله من قبل النظام السوري وحلفائه في لبنان» بهدف انتخاب رئيس استقلالي جديد يحسي مسيرة السيادة والحرية ويحترم القرارات الدولية، وعا إلى «التفكير بصيغة حماية يقدمها المجتمع العربي والدولي والأمم

المصدر :

الحياة

التاريخ :

21-09-2007

الصفحات :

6

العدد : 1624

المسلسل : 1

الم المتحدة لتمير الإستحقاق وللحؤول دون استقراؤ النظام السوري وحلفائه في سياسة القتل واغتتيال السياسية.

وأوضح الأتراكبي، في بيانه أن جنيلاط تلقى اتصالاً مماثلاً من السفير خوجه السدي اكد انه الأول، وأضاف أن جنيلاط، اكد ضرورة تأمين مظلة عربية ودولية لحماية لبنان من السقوط في المحور السوري - الإيراني عبر الممارسات المتواصلة التي يمارسها حلفاء هذا المحور داخل لبنان وتعطيل المؤسسات واحتلال الساحات وتحطيط كل السقوف السياسية التي يحددها النظام الديموقراطي والبرلماني، لمنع تمييز الاستحقاق الرئاسي الذي ينطوي على معان خاصة تتصل بالخيارات السياسية الكبرى في لبنان. وعلمت الحياة أن بين الأفكار الأولية المطروحة في أروقة الأمم المتحدة إرسال مراقبين دوليين لحضور جلسات مجلس النواب لانتخاب رئيس جديد.

حماية الانتخابات

وفي نيويورك، بدأ التفكير في الأوساط الدولية في الأمم المتحدة وفي العواصم بحكفة واحتمالات التجاوب مع طلب وضع الانتخابات الرئاسية اللبنانية تحت حماية دولية من نوع أو آخر. ويبدأ بعض الوفود في النظر في سوابق مماثلة لاستنباح إمكان التحرك الدولي في أعقاب اغتيال النائب غانم، في عملية إرهابية ربطها رئيس مجلس الأمن بالانتخابات الرئاسية اللبنانية. وأشارت مصادر دبلوماسية إلى سوابق أخرى في الملف اللبناني، أولها سابقة تنبئ مجلس الأمن القرار ١٥٥٤ ومن ضمنها سابقة إنشاء المحكمة الدولية بموجب الفصل السابع من الميثاق إلى جانب قرارات عدة أخرى ملزمة بموجب هذا الفصل بشأن لبنان.

وقدما تحركت تكتلات ثنائية في لبنان نحو دراسة الإجراءات اللازمة لطرح موضوع الحماية للاستحقاق في جامعة الدول العربية وفي الأمم المتحدة، بدأ بعضها الاتصالات بالمسؤولين في الساحتين العربية والدولية ومع عواصم فاعلة أبرز ضرورية لحماية النواب وضمان الطرق الدستورية الى اجراء الانتخابات الرئاسية بمراقبة دولية.

واعتبرت مصادر مطلعة أن حماية الشق القانوني والدستوري بالغة الأهمية، وأن هذا قد يتطلب قراراً بموجب الفصل السابع من الميثاق لوضع الانتخابات الرئاسية تحت حماية دولية. وقالت إن التفتين بالفترة قد بدأ يتشق طريقة الى كبار المسؤولين في العواصم المهمة.

وأثناء احاطته الشهيرة إلى مجلس الأمن في شأن الشق الأوسط أشار وكيل الأمين العام للشؤون السياسية لين باسكو إلى أن التوتر السياسي العالي يحيط بالانتخابات الرئاسية في لبنان. وقال: من فائق الأهمية أن يتم إجراء هذه الانتخابات في الأطر الزممي وطبقاً للجراءات التي يميلها الدستور اللبناني. وهذا يتطلب حواراً حقيقياً ومفتوحاً بين الأطراف بهدف انتخاب رئيس يتمتع بأوسع الدعم من الشعب اللبناني.

الأمين العام بان كي - مون أصدر، عبر الناطقة باسمه، بياناً دان فيه «باقوى العبارات هذه العملية الإرهابية، لكنه لم يات على نكر الانتخابات الرئاسية، ولا على ذكر أي قرارات دولية. وتلقى بان رسالة من الرئيس السنغورية، أن اغتيال غانم «أحدث في سلسلة هجمات على السياسيين اللبنانيين والوزراء والبرلمانيين، يأتي قبل بضعة أيام من انعقاد جلسة مجلس النواب لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، وهو محاولة واضحة لتقويض العملية الدستورية». وطلب السنغورية «المساعدة التقنية» من لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الرئيس الحريري ورفاقه.

وفي هذا الصدد، التقى مساعد الأمين العام للشؤون القانونية نيكولا ميشال إن القرار ١٧٥٧ أنشأ المحكمة الدولية بموجب الفصل السابع من الميثاق، وإن لا عمود من قيامها بأي شكل كان. وجاء هذا التأكيد ليبرز استحالة تحن أي حكومة كانت في لبنان من منع إنشاء المحكمة حتى وإن كانت اجراءات فيها تتطلب مساعدة من الحكومة اللبنانية.

كما أشار ميشال إلى ان قرار إنشاء لجنة التحقيق يكمله قرار أصدره مجلس الأمن بموجب الفصل السابع وهو «ذا طبيعة ملزمة قانونياً، لجميع الدول، إن عليها أن تقدم بالتعاون مع التحقيق، ودا على سؤال إن كانت المحكمة ستتضمن من محاكمة افراد معينين إذا رفضت سورية تسليم مواطنيها الى المحكمة، قال ميشال ان «المحاكمة غنايباً، موجودة في اتفاق المحكمة ونظامها. وأضاف ان الخيارات الأخرى تشمل مناقشة من أطراف الثالثة الى النولة المعنية لتتطوع بتقديم المطلوبين. وهناك أيضاً مجلس الأمن الذي من صلاحياته «مراقبة وضع كيداً، بقرارات له.

وأكد ميشال ان أعضاء مجلس الأمن «من تلحين جداً الى سرعة، اجراءات انشاء المحكمة التي ستدخل حين التفعيل في موعد يقره الأمين العام بالتشاور مع الحكومة اللبنانية. وقال ان التقدم أحرز في عملية تعيين لجنة الاختيار، التي ستقدم بتوصيات حول القضاة المرشحين للمحكمة، وفي الاتفاق مع الحكومة الهولندية على مقر من ثلاثة مواقع قيد البحث. ويخفف ميشال عن إمكان تعيين خلف لرئيس لجنة التحقيق، سيرج براميرتز، الذي سيغادر منصبه لنهاية هذه السنة، ليكون هو نفسه الشخص الذي سيقيم بمهمات الاعاء عندما تكون لجنة التحقيق جاهزة لتفعيل المحكمة، وسيكون عبارة عن «مدي عام منتخب، طالما هو في منصب المفوض العام الذي يرأس التحقيق.